أدلة الإثبات الجنائي و التكنولوجيا الحديثة

(أجهزة الرادار - الحاسبات الالية - البصمة الوراثية)

دراسة مقارنة

للدكتـــــور

جميل عبد الباقي الصغير

أستاذ القانون الجنائي بجامعة عين شمس
ووكيل الكلية للدراسات العليا و البحوث

الطبعة الثانية

نادي القضاة

أدلة الإثبات الجنائى والتكنولوچيا الحديثة

(أجهزة الرادار - الحاسبات الآلية - البصمة الوراثية)

دراسة مقارنة

للدكتـــور

جميل عبدالباقى الصغير

أستاذ القانون الجنائى بجامعة عين شمس

ووكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث

الطبعة الثانية

مقدمه

فـــى المجتمعات القديمة كانت صور السلوك الإجرامي تتسم بالبساطة والوضوح، وكان يكفي لاكتشافها وإسنادها الى مرتكبيها استخدام وسائل الإثبات التى تعتمد على الإدراك الحـــسي المباشـــر، كالاعتـــراف ([1]) وشهادة الشهود ([2]). وإذا ما استعصى الحـــصول على دليل عن طريق استخدام هذه الوسيلة فلم يكن مستبعداً تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف.

وحتـــى بالنـــسبة لـــشهادة الشهود والاعتراف فهما ليسا الدليل الذي يطمئن إليه القاضي الجنائي للحكم بالإدانة، فقد يكون الدافع الى الاعتراف بعيداً تماماً عن الحقيقة ([3]). كما أن الشاهد قد يكون عرضه للخطأ والنسيان وقد يكون شاهد زور ([4]).

ثم أخذت أساليب الجريمة تتطور بتطور المجتمع الذي وقعت فيه، فالجريمة التى حدثت فى الثلاثينات مازالت هي التى ترتكب فى نهاية القرن العشرين، ولكن بأسلوب أكثر تنظيماً. فالمتهمين يستخدمون اليوم الوسائل العلمية (معطيات العلوم الحديثة) فى ارتكاب جرائمهم. ومع ذلك بقيت النصوص التشريعية، وخاصة الإجرائية بلا تطور، والنتيجة هي عجز القوانين السارية من احتواء هذه الأساليب.

([1]) أنظـــر فى الموضوع : د/ سامي صادق الملا، اعتراف المتهم، دار النهضة العربية، سنة ١٩٦٩؛ د/ محمد سامي النبراوي، استجواب المتهم، رسالة، سنة ١٩٦٩.

([2]) أنظر فى الموضوع : د/ إبراهيم إبراهيم الغماز، الشهادة كدليل إثبات فى المواد الجنائية، عالم الكتب، القاهرة، سنة ١٩٨٠.

([3]) فقـــد يعترف الأب لإبعاد الاتهام عن أبنه (الفاعل الحقيقي) أو بسبب خوف الجاني من الفاعل الأصلي (زعيم العصابة).

([4]) أنظر فى الموضوع : د/ شهاد هابيل البرشاوي، الشهادة الزور من الناحيتين القانونية والعلمية، رسالة، عين شمس، سنة ١٩٨١.

الـــدم تؤدي الى إثبات الحقيقة إثباتاً يقينياً. ولذلك يجب على المحاكم أن تقبل الإثبات العلمي عندما يقدم إليها فى إطار قواعد الإثبات.

ومـــع ذلـــك فإن الأجهزة العلمية الحديثة- فى ذاتها- أصبحت مصدراً للمشاكل. فإساءة استخدام الحاسب الآلي فى المعالجة الآلية للبيانات تجعل الإنسان عارياً وهو لا يدري. فأصبح من المتيسر معرفة كل شئ عن الإنسان من خلال البيانات والمعلومات التـــى يقـــدمها فى ظروف عادية مثل التأمين وترخيص السيارة وهي كلها معلومات بـــريئة. ولكن يمكن تجميع هذه البيانات عن طريق الحاسبات الآلية، وبإجراء عملية تصنيف وترتيب لها يمكن استخلاص معلومات غاية فى الخطورة عن الإنسان الذي لو سئل عنها لرفض الإجابة، بل وقد يسعى الى إخفائها وسترها.

ويثير تحديد هوية الأشخاص باستخدام البصمة الوراثية بعض المشاكل التى تتعلق بحـــرمة الحياة الخاصة ([1]) وحرمة الجسد Inviolabilité corporelle والحق فى الصمت ([2]) Droit au silence والحق فى الدفاع ([1]).

([1]) SCHAMPS (Genviéve), L'analyse génétique à des fins de preuve et les droits de l'homme, R.D.P.C. 1996.

ولا شـــك فـــى أن انتـــشار قواعد بيانات الـــ DNA سيشكل تحدياً لحق الفرد فى السرية بالنسبة للقضاء الجنائي. فإذا وقعت جريمة قتل مثلاً فقد يطلب ضباط البحث الجنائي من سلطات التحقيق الموافقة على أخذ عيـــنات مـــن الـــ DNA من عشرات الأشخاص لمعرفة ما إذا كان أي من هذه العينات يتوافق مع العينة التـــى عثر عليها على مسرح الجريمة. يضاف الى ذلك أن عمل قاعدة بيانات بتحليل الـــ DNA قد تكون عرضـــه للاطلاع عليها من أشخاص ليس لهم الحق فى ذلك، مما يشكل اعتداء على حرمة الحياة الخاصة للمجني عليهم.

([2]) أنظر فى الموضوع :

LEVASSEUR (G.), Les méthodes scientifiques de recherche de la vérité. R.I.D. P. 1972, N° 344, P. 357.

ويثيـــر اســـتخدام جهاز السينومتر فى قياس سرعة السيارات المخالفة مشكلات عديـــدة تتعلق بقدرة هذه الأجهزة على قياس السرعة، وتحديد هوية السيارة وقائدها، ومدى صحة المحاضر التى تحرر عقب المخالفة، كما تثير مشكلة الحق فى الصورة.

كما يثير استخدام البصمة الوراثية والحاسب الآلي فى تحديد هوية الجاني أو جمع الأدلـــة مـــشكلة مدى جواز إجبار المتهم على أخذ عينة منه، ومدى إجبار المتهم أو الشاهد على الكشف عن كلمة السر اللازمة للدخول الى المعلومات المجرمة مثلا.

ويثير التطور العلمي مشكلة أخرى، وهي حدود الدليل العلمي، هذا الدليل الذي قد يمـــس الحقـــوق الأساسية للإنسان. ففي مواجهة الاكتشافات التى يقدمها العلم لكشف الحقيقة، سوف تكون رسالة القاضي فى غاية الصعوبة، إذ عليه أن يوائم بين أمرين : حماية حقوق الأفراد الذين يكونون المجتمع، ومعاقبة الجاني ([2]).

ويجـــب قصر استخدام الوسائل العلمية الحديثة على بعض الأشخاص لما تتضمنه مـــن خطـــر المساس بحقوقهم، كما يجب أن تخضع لرقابة جدية وألا تستخدم إلا إذا أحيطت بضمانات قوية.

([1]) أثيـــر موضـــوع التوفـــيق بين مصلحة الشخص وحقه فى الدفاع عن نفسه وبين الوسائل الفنية لبحث الشخصية فى المؤتمر الدولي الثاني للجمعية الدولية للدفاع الاجتماعي، الذي عقد فى باريس من ١٨- ٢٢ نوفمبـــر ســـنة ١٩٧١ فوضـــع الشروط الآتية : أن يحدد القانون الحالات والأفراد الذين يمكن إخضاعهم للبحث؛ ،ان يتم ذلك بقرار مسبب من جهة قضائية؛ مع تمكين المتهم من إبداء دفاعه.
وجديـــر بالذكر أن هذه الشروط خاصة بوسائل التحقيق التى تتضمن اعتداء على كرامة أو حياة الشخص. فـــلا تسري على وسائل التحقيق التى لا تتضمن مساساً بالحرية الشخصية، مثل المعلومات الوصفية التى تتعلق بجسم الإنسان من حيث المقاس أو الطول وملامح الوجه وبصمات الأصابع.

([2]) د/ حـــسين محمـــود إبـــراهيم، الوسائل العلمية الحديثة فى الإثبات الجنائي، دار النهضة العربية، سنة ١٩٨١، رقم ٤٥، صـــ ٤٤.

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	٢
أهمية موضوع البحث	٦
تحديد موضوع البحث	٨
الهدف من البحث	٨
الصعوبات التى واجهها الباحث	٩
خطة البحث	١٠
مبحث تمهيدي **مدى إمكانية قبول الدليل العلمي فى نطاق الإثبات الجنائي**	١١
المطلب الأول : المبادئ العامة فى الإثبات الجنائي	١١
الفرع الأول : مبدأ حرية القاضي فى تكوين اقتناعه	١٣
أولا : الاعتماد على الأدلة القضائية	١٥
ثانيا : مشروعية الأدلة	١٧
الفرع الثاني : مبدأ علم التزام المتهم بإثبات براءته	١٨
مدلول المبدأ	١٨
نتائج المبدأ	١٨
١- تفسير الشك لملحة المتهم	١٨

٢- النطاق المسموح به فى قرائن الإثبات	١٩
المطلب الثاني : الأدلة المقبولة في الإثبات الجنائي	٢٠
الأدلة العلمية ومبدأ الاقتناع القضائي	٢٤
الفصل الأول **إثبات تجاوز السيارات للسرعة المقررة باستخدام جهاز الرادار**	٢٨
أنواع أجهزة قياس السرعة	٢٩
كيفية تصوير السيارة المخالفة	٣٢
العوامل التى تؤثر على كفاءة عمل الرادار	٣٢
المبحث الأول : إثبات المخالفة	٣٣
المطلب الأول : مدى حجية عملية المراقبة فى الإثبات الجنائي	٣٣
الفرع الأول : انتفاء القوة الإثباتية عن المحضر	٣٣
الفرع الثاني : إثبات المخالفة بشهادة الشهود	٤٥
المطلب الثاني : القوة الإثباتية لجهاز المراقبة (الرادار)	٤٦
كيفية اختيار جهاز الرادار فنيا فى مصر	٥٠
المبحث الثاني : تحديد شخص المخالف	٥٤
المطلب الأول : تحديد هوية السيارة المخالفة	٥٥
المطلب الثاني : تحديد قائد السيارة	٥٦
المطلب الثالث : مدى مشروعية تصوير قائد السيارة باستخدام الرادار	٦٣

للحصول على دليل تحديد هويته.	
الفصل الثاني **البصمة الوراثية كتقنية علمية لتحديد هوية الجناة**	٦٧
المبحث الأول : كيفية تحليل الحامض النووي	٦٨
أولا : تركيب الخلية	٦٨
ثانيا : طريقة استخلاص البصمة الوراثية	٧٠
المبحث الثانى : أهمية البصمة الوراثية فى تحديد هوية الجناة	٧١
المطلب الأول : تطبيقات تقنية البصمة الوراثية فى القانون الجنائي	٧٤
المبحث الثالث : شروط قبول البصمة الوراثية فى الإثبات الجنائي	٧٩
المطلب الأول : التأكد من مصداقية نتيجة تحليل الحامض النووي	٨٠
المطلب الثاني : ضرورة الحصول على العينة من المتهم بطريق مشروع	٨١
الفرع الأول : المشاكل القانونية التى يثيرها استخدام الحامض النووي كدليل علمي فى الإثبات الجنائي	٨١
أولاً : السلامة الجسدية	٨٢
ثانيا : حرمة الحياة الخاصة	٨٣
الفرع الثاني : مدى إمكانية إجبار المتهم على الخضوع لتحليل الحامض النووي	٩٠
الفرع الثالث : موقف التشريعات الأجنبية من استخدام تقنية الشفرة الوراثية فى الإثبات الجنائي	٩٥
موقف مشروع القانون الهولندي من تحليل الحامض النووي DNA	٩٧

موقف المجلس الأوروبي من استخدام الحامض النووي فى الإثبات الجنائي	٩٩
الفصل الثالث **الحاسب الآلي كوسيلة لإثبات الجرائم**	١٠٢
المبحث الأول : استخدام الحاسب الآلي في جمع الأدلة	١٠٣
المطلب الأول : استخدام المعلوماتية فى البحث عن مرتكبي الجريمة	١٠٤
الفرع الأول : ضرورة ميكنة حفظ ومقارنة البصمات	١٠٥
الفرع الثاني : إنشاء ملفات أبجدية للمجرمين	١٠٨
المطلب الثاني : استخدام الحاسب الآلي فى البحث عن الدلائل	١١٢
الفرع الأول : المعالجة الآلية للدلائل	١١٢
الفرع الثاني : الدلائل التى يكشف عنها الحاسب الآلي	١١٣
المطلب الثالث : مشروعية الإثبات الجنائي باستخدام الحاسب الآلي	١١٤
الفرع الأول : التنظيم القانوني لاستخدام ملفات الشرطة	١١٤
الفرع الثاني : مدى جواز إجبار المتهم أو الشاهد على الكشف عن شفرة الدخول الى المعلومات المجرمة.	١١٨
أولا : بالنسبة للمتهم	١١٨
ثانيا : بالنسبة للشاهد	١٢٠
الفرع الثالث : جزاء عدم مشروعية الإثبات الجنائي باستخدام الحاسب الآلي	١٢٥
المبحث الثاني : صعوبات إثبات التدليس المعلوماتي	١٢٩
المبحث الثالث : الأصول الفنية الواجبة الاتباع فى تحقيق جرائم الحاسب الآلي	١٣٣

المطلب الأول : تدريب القائمين على سلطات جمع الاستدلالات والتحقيق والمحاكمة على الحاسبات الآلية.	١٣٤
المطلب الثاني : التدريب على كيفية جمع الأدلة وإجراء التحقيق	١٣٦
الفرع الأول : مرحلة التحريات	١٣٦
الفرع الثاني : مرحلة التحقيق الابتدائي	١٣٨
الخاتمة	١٤١
قائمة المراجع	١٤٤
الفهرس	١٦١

وإزاء تطور أساليب ارتكاب الجريمة أصبح اكتشاف الجاني أمراً عسيراً، ولذلك كان لزاماً على المجتمع أن يستخدم نفس السلاح (سلاح العلم)، باستحداث وسائل علمية حديثة للكشف عن الجريمة وإثباتها. فالأدلة العلمية هي وسائل لإيجاد الصلة بين الجريمة والجاني، وهي من أهم مقومات الإثبات الجنائي وتقليل فرص الخطأ القضائي. ولذا فإن السبيل الى العدالة المنشودة لا يأتي إلا بالاستعانة بالتطور العلمي والتقدم التكنولوجي فى كافة المجالات. ومن هنا أخذ رجال الفقه يلهثون لملاحقة التطورات التى أصابت العلاقات القانونية فى الصميم، الأمر الذي استلزم ليس فقط إعادة النظر فى المبادئ القانونية المستقرة منذ قرون، وإنما أيضاً استحداث قواعد جديدة لتحكم التكنولوجيا الحديثة. وهذا أمر طبيعي حيث أن الثورة العلمية التى ظهرت فى العصر الحديث، والتى شملت مختلف مظاهر الحياة بالتطور، قد مدت هذا التطور الى القانون ذاته، وخاصة القانون الإجرائي وقانون الإثبات اللذان يعتبران أكثر القوانين استجابة لمقتضيات العصر.

وقد مهد هذا التطور لشروق فجر جديد وهو الأدلة العلمية، وأصبح الاعتماد على المعمل الجنائي والأجهزة العلمية يزداد يوماً بعد يوم.

ففي عصر التكنولوجيا الحديثة أصبحت وسائل الإثبات التى كانت محلاً للاختبار من عشرات السنين أمراً واقعاً وعادياً. فالأدلة المستمدة من أجهزة التصوير وأجهزة قياس السرعة والبصمة الوراثية والحاسبات الآلية- وغيرها من الوسائل العلمية المتنوعة- أصبحت مقبولة اليوم أمام المحاكم، للثقة الكبيرة وإمكانية الاعتماد عليها دون غيرها، ولا تحتاج- عند كل استخدام لها- أن يتولى الخبراء شرح المبادئ العلمية التى تقوم عليها تلك الوسائل أو النظريات العلمية التى تعتمد عليها.

ولذلك فإن الإثبات الجنائي باستخدام الوسائل العلمية الحديثة له أهميته فى توصيل أجهزة العدالة بدقة الى الحقيقة. فالاختيارات الكيماوية التى تكشف عن وجود السم فى

الـــدم تؤدي الى إثبات الحقيقة إثباتاً يقينياً. ولذلك يجب على المحاكم أن تقبل الإثبات العلمي عندما يقدم إليها فى إطار قواعد الإثبات.

ومـــع ذلـــك فإن الأجهزة العلمية الحديثة- فى ذاتها- أصبحت مصدراً للمشاكل. فإساءة استخدام الحاسب الآلي فى المعالجة الآلية للبيانات تجعل الإنسان عارياً وهو لا يدري. فأصبح من المتيسر معرفة كل شئ عن الإنسان من خلال البيانات والمعلومات التـــى يقـــدمها فى ظروف عادية مثل التأمين وترخيص السيارة وهي كلها معلومات بـــريئة. ولكن يمكن تجميع هذه البيانات عن طريق الحاسبات الآلية، وبإجراء عملية تصنيف وترتيب لها يمكن استخلاص معلومات غاية فى الخطورة عن الإنسان الذي لو سئل عنها لرفض الإجابة، بل وقد يسعى الى إخفائها وسترها.

ويثير تحديد هوية الأشخاص باستخدام البصمة الوراثية بعض المشاكل التى تتعلق بحـــرمة الحياة الخاصة ([1]) وحرمة الجسد Inviolabilité corporelle والحق فى الصمت ([2]) Droit au silence والحق فى الدفاع ([1]).

([1]) SCHAMPS (Genviéve), L'analyse génétique à des fins de preuve et les droits de l'homme, R.D.P.C. 1996.

ولا شـــك فـــى أن انتـــشار قواعد بيانات الـــ DNA سيشكل تحدياً لحق الفرد فى السرية بالنسبة للقضاء الجنائي. فإذا وقعت جريمة قتل مثلاً فقد يطلب ضباط البحث الجنائي من سلطات التحقيق الموافقة على أخذ عيـــنات مـــن الـــ DNA من عشرات الأشخاص لمعرفة ما إذا كان أي من هذه العينات يتوافق مع العينة التـــى عثر عليها على مسرح الجريمة. يضاف الى ذلك أن عمل قاعدة بيانات بتحليل الـــ DNA قد تكون عرضـــه للاطلاع عليها من أشخاص ليس لهم الحق فى ذلك، مما يشكل اعتداء على حرمة الحياة الخاصة للمجني عليهم.

([2]) أنظر فى الموضوع :

LEVASSEUR (G.), Les méthodes scientifiques de recherche de la vérité. R.I.D. P. 1972, N° 344, P. 357.